رقم الوثيقة IOR 30/002/2003 W
بياني صحفي رقم: MTR
PN مارس/آذار OMMP

مجلس أوروبا: أوروبا والأزمة في العراق

(ستراسبورغ) ترك النزاع في العراق بصماته على حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، هذا ما قالته منظمة العفو الدولية وهي ترحب بقرار الجمعية البرلمانية إجراء نقاش بشأن أوروبا والأزمة في العراق.

ففي بيان موجه إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها المتعلقة بالقتال في العراق، وآثاره على السكان المدنيين والبنية التحتية، وسوى ذلك من عواقب، بما في ذلك داخل الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

وأعلنت منظمة العفو الدولية في بيانها أنه "ومنذ بدء العمل العسكري في العراق في OM مارس/آذار، أدى مجرى الحرب ووفيات المدنيين التي وقعت مؤخراً إلى تأجيج المخاوف من أنه لم تتخذ الاحتياطات الكافية لحماية السكان المدنيين".

وأضافت منظمة العفو قائلة:" إن الدول المنخرطة في الحرب في العراق لم تحترم قوانين الحرب وتكفل احترامها، بما في ذلك حماية المدنيين".

"وقد كانت هناك هجمات على حقوق طالبي اللجوء، ولم تحترم الدول الأعضاء في مجلس أوروبا حقوق المتظاهرين ضد الحرب".

وأورد بيان منظمة العفو الدولية الموجه إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التفاصيل التالية:

"مع تركيز الأضواء على مسرح الحرب، تم إلى حد كبير تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ذات العلاقة بالحرب التي وقعت في دول شتى في أرجاء مختلفة من العالم".فقد كانت هناك اعتداءات على حقوق طالبي اللجوء. وتهدد عمليات القمع للمتظاهرين ضد الحرب الحريات الأساسية في التعبير والتجمع؛ كما تتهدد التحريم المطلق للتعذيب والمعاملة، أو العقوبة، القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة. وتثير الأنباء بواعث قلق حيال استخدام الشرطة القوة المفرطة ضد المحتجين في بعض الأحيان".

إن منظمة العفو تدعو الجمعية البرلمانية إلى الطلب من الدول المنخرطة في العمل العسكري في العراق أن تراعي على نحو تام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عن طريق ما يلي:
احترام قوانين الحرب بعدم استهداف المدنيين والبنية التحتية غير العسكرية؛
حماية المدنيين وأسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن مواصلة القتال.

وتحث منظمة العفو الدولية الجمعية البرلمانية على دعوة الدول الأعضاء في مجلس أوروبا إلى القيام بما يلي:
ضمان الحماية الفعالة للاجئين وطالبي اللجوء دون تمييز؛
ضمان تمكن اللاجئين من دخول أراضيها والتمتع بالحماية، لا سيما بالإبقاء على حدودها مفتوحة؛
حث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تقديم المساعدات الإنسانية والحماية إلى الأشخاص المهجرين داخلياً، من دون أن يؤثر ذلك سلباً على حقهم في طلب اللجوء، وبما يتساوق مع معايير قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقياساً على ذلك مع القانون الخاص بوضع اللاجئين؛
احترام حق التعبير وحق التجمع، والحق في الحرية من التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وتحريمها تحريماً مطلقاً؛
ضمان أن يتصرف الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق منها باستخدام القوة، والاعتقال والاحتجاز، أثناء قيام الشرطة بالتعامل مع المظاهرات.

وستقوم منظمة العفو الدولية أيضاً، أثناء انعقاد الجمعية البرلمانية، بمراقبة النقاش بشأن أوضاع حقوق الإنسان في الشيشان. فما زال المدنيون الشيشان "يختفون" أثناء الهجمات التي تقوم بها القوات الروسية على القرى، وقد عثر على العديد منهم في قبور جماعية في الآونة الأخيرة. كما يقترف المقاتلون الشيشان كذلك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما ضد أعضاء الإدارة الموالية لموسكو.

واختتمت منظمة العفو الدولية بالقول:"إن على الجمعية البرلمانية مواصلة مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الشيشان وإصدار التقارير بشأنها".